تعددُ صورِ النقلِ في توجيهِ ابن مالكٍ للغاتِ القبائلِ في شرحِ الكافية الشافية منهجاً و استدلالاً

✍ إعداد الباحث

مزون العوني غصاب الخمشي

قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود
المملكة العربية السعودية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م
الجزء الثاني (إصدار يونيو)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

تعددُ صورِ النقلِ في توجيهِ ابن مالكٍ للغاتِ القبائلِ في شرحِ الكافية الشافية منهجاً و استدلالاً

مزون العوني غصاب الخمشي

قسم اللغة العربية ـ كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : mezonh@hotmail.com

الملخص

هدف هذا البحث المعنون بـــ "تعدد صورالنقل في توجيه ابن مالك للغات القبائل في شرح الكافية الشافية: منهجـــاً واستدلالاً" إلى كشف أبرز أدلة التوجيه النحوي، التي استعملها ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية و هو النقل أو السماع، حيث يعد دليل النقل أو السماع الأصل الأول من أدلة النحو العربي وأقواها حجة؛ لتوافقه مع منطق الاستدلال والاستشهاد، الذي يحتاج لدليل حاسم للقضية.

وقد جاء معالجة البحث مرتكزة على المنهج الوصفي في توزيع خطة البحث، التي وزعت على مقدمة، ومدخل، وثلاثة مباحث، جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: التقعيد والتوجيه: لغة واصطلاحـــاً وتوظيفا

المبحث الثاني: التوجيه بالدليل النحوي في شرح الكافية الشافية

المبحث الثالث: دليل النقل بين التعارض والأصل

ثم جاءت الخاتمة بالنتائج والتوصيات ثم فهرس المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية : التوجيه؛ ابن مالك؛ لغات القبائل؛ النقل، الكافية الشافية .

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

Multiple forms of transmission in Ibn Malik's guidance to the tribal languages Explanation of the Healing Sufficient Methodology and Deduction

Mazoun al-Aouni Ghassab al-Khamshi

Department of Arabic ,Faculty of Arts ،King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia.

Email: mezonh@hotmail.com

Abstract

This research, that is entitled "The multiplicity of types of transportation in orienting of ibn Malik to the tribal languages in the Explanation of al-Kafiya aš-Šafiya: a method & inference", aims to uncover the most prominent evidence of grammatical guidance, which Ibn Malik used in his book al-Kafiya aš-Šafiya, which is transport or hearing, where the guide to transport or hearing is the first origin of the evidence of Arabic grammar and the strongest argument, because it conforms to the logic of inference and martyrdom, which needs crucial evidence of the case. The research processing was based on the descriptive approach to the distribution of the research plan, which was distributed to an introduction, an entrance and three investigations, as follows:

I: wrinkles and guidance: language, terminology and employment

II: guidance in the grammatical guide in explaining the healing café of ibn Malik

III: the transport guide between conflict and origin

The conclusion came with the results and recommendations and then the index of sources and references.

Keywords: Orientation; Ibn Malik; Tribal Languages; transportation "Naql", al-Kafiya aš-Šafiya .

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا: مقدمة

من الشائع معرفة أن العرب كانوا أمة متفرقة، ينقسمون إلى قبائل شتى، وأن هذه القبائل قد انتشرت في أنحاء الجزيرة العربية، وكان لكل قبيلة استقلالها وكيانها الخاص، فأدى ذلك إلى انعزالها وخصوصيتها، وكان على أثر ذلك نشأة اللهجات العربية القديمة المختلفة، وقد تمسكت كل قبيلة بصفتها الكلامية في حديثها العادي و في لهجات التخاطب، وقد انصبت جهود العلماء على اللغة المشتركة (الفصحى)؛ ممّا أدى إلى تعدد الأوصاف اللغوية للغات القبائل العربية وفق معايير محددة عند اللغويين و النحاة، فوجدناهم يقررون أن هذه اللغة أقيس من تلك اللغة، ويصدرون جملة من الأوصاف للهجات العربية كقولهم: لغة رديئة ،قليلة، جيدة، شاذة، قبيحة....إلى غير ذلك.

ولم تتساوى درجات اللغات ومستوى الأداء فيها، بل كان من العرب من يفضل ألفاظا على ألفاظ وأسلوبا على أسلوب كما عند أهل الحجاز، فقد "صَرَّحَ أَهْلُ اللُّغَةِ بِأَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ كَانُوا يَخْتَارُونَ مِنْ اللُّغَاتِ أَفْصَحَهَا وَمِنْ الْأَلْفَاظِ أَعْذَبَهَا فَيَسْتَعْمِلُونَهُ وَلِهَذَا نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلُغَتِهِمْ وَكَانَ مِنْهُمْ أَفْصَحُ الْعَرَبِ"(١).

ونتيجة لهذه الأقوال في موقف العلماء من لغات القبائل برز اهتمام أتي ابن مالك – وهو من المتأخرين ومن العلماء الأجلاء – بالتوفيق بين هذه الأقوال من جهة بكثرة استشهاده بلغات القبائل مثل: لخم، وكذلك

(١) المصباح المنير، الفيومي، مادة (ملح) ٥٧٨/٢.

قضاعة، التي رفض بعض النحاة الأخذ عنهم، واستعمال منهجا توجيها في تبرير هذه القواعد الخاصة من جهة أخرى، سواء اعتمادا على السماع أو القياس أو الإجماع.

وقد كشف هذا البحث أبرز أدلة التوجيه النحوي، التي استعملها ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية وهو النقل أو السماع، حيث يعد دليل النقل أو السماع الأصل الأول من أدلة النحو العربي وأقواها حجة؛ لتوافقه مع منطق الاستدلال والاستشهاد، الذي يحتاج لدليل حاسم للقضية.

- علة دراسة الظاهرة و أهميتها

أما أبرز أسباب علة الاهتمام بدراسة هذه القضية؛ فتمثلت فيما يأتي:

أ) كشف عظمة التراث العربي النحوي في معالجة ظاهرة لغات القبائل في شرح الكافية الشافية لابن مالك(ت٦٧٢هـ)؛ لربط الدراسات القديمة الأصولية بالنظريات الحديثة ومناهجها.

ب) الوقوف على تأثير لغات القبائل في الدرس النحوي والصرفي.

ج) دراسة أهمية دليل النقل أو السماع في توجيه القواعد النحوية التي كان للغات القبائل اختصاص استعمالها.

د) دراسة توظيف التوجيه النحوي ودليله النقلي في دراسة نحو لغات القبائل لتمييزه عن منهج التأويل والتعليل الذاتي عند ابن مالك.

- حدود الدراسة:

إن قضية " تعدد صور النقل في توجيه ابن مالك للغات القبائل في شرح الكافية الشافية: منهجاً واستدلالاً" موضع الطرح تقف على دراسة

هذا الدليل النحوي و توجيهه لما ورد من لغات العرب المرصودة في كتاب محدد وهو شرح الكافية الشافية لابن مالك. وكتاب "شرح الكافية الشافية لابن مالك" حققه الدكتور عبد المنعم هريدي، ونشرته دار المأمون للتراث ببيروت في طبعته الأولى عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- الدراسات السابقة

إن هذا الموضوع المقترح – تعدد صور النقل في توجيه ابن مالك للغات القبائل في شرح الكافية الشافية: منهجاً واستدلالاً"– لم يتناول من قبل بالبحث على قدر استقصائي وعلمي وفق تلك الرؤية و المعالجة، وإن كان هناك دراسات سابقة عالجت اللهجات العربية من جانب علم اللغة والدرس النحو عامة دون معالجة محددة لأثر هذه اللهجات في توجيه القاعدة الصرفية و النحوية في كتاب شرح الكافية الشافية لابن مالك، أو حتى تجعل من سفره الكبير "الكافية الشافية" موضعًا لتحليل هذه القضية. ومن هذه الدراسات السابقة الموجهة لدراسة اللهجات الشائعة ما يأتي:

١)أثر تعدد اللهجات العربية في النحو العربي، ليلى برجس محمد أبو الغنم، ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٣م.

وعرضت فيها الباحثة منهج النحاة في وضع القاعدة النحوية استنادا إلى العربية المشتركة و مظاهر التقعيد اللهجي و علاقة القراءات باللهجات.

إلى غير ذلك من الأبحاث والدراسات التي بعضها ركز على دراسة اللهجات عامة أو ما اختص بلهجة محددة.

منهجية الدراسة

سوف تسير هذه الدراسة المقترحة وفق المنهج الوصفي؛ حيث تَصِفُ اللغة، أو اللهجة في عدة مستويات مختلفة، ترتكز على بيان خصائصها في توجيه القاعدة النحوية والصرفية وفق دليل السماع أو النقل المرتكز عليه في التوجيه. وهذا لا يتأتى إلا بتتبع الظاهرة وحصرها ومراقبة حركة جزئياتها وهذا ما يوفره المنهج الوصفى بأداتيه: الرصد و التقرير ثم التحليل للظاهرة.

٩. خطة البحث

وزعت معالجة قضية البحث على مقدمة ومدخل وثلاثة مباحث، يعقب ذلك الخاتمة ومصادر البحث، و جاء بيان ذلك على النحو الآتي:

أولا: مقدمة

ثانيا: مدخل

ثالثا: المباحث العامة ، وجاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: التقعيد والتوجيه: لغة واصطلاحاً وتوظيفا

المبحث الثاني: التوجيه بالدليل النحوي في شرح الكافية الشافية

المبحث الثالث: دليل النقل بين التعارض والأصل

رابعا: الخاتمة والتوصيات

خامسا: مصادر البحث

ثانيا: مدخل

الدليل في اللغة من الفعل دل، وقيل: "دَلَّ يَدِلُّ إِذا هَدى ..والدَّليل: مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ. والدَّلِيل: الدَّالُّ... ودَلَلْت بِهَذَا الطَّرِيق: عَرَّفْتُهُ، ودَلَلْتُ بِهِ أَدُلُّ دَلالة، وأَدْلَلت بِالطَّرِيق إِدْلالًا. والدَّلِيلَة: المَحَجَّة الْبَيْضَاءُ"(١). فالدليل يحمل معاني الهداية إلى الطريق لحل الأمر، وكذلك يقترن بالحجة في بيان الأمر. أما عند النحاة واللغويين؛ فـ" الدليل عبارة عن معلوم يُتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرارا"(٢).

وأدلة النحو العامة ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال. فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم، وقد تحَصّل مما ذكراه أربعة"(٣).هي:السماع أو النقل، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال. ويعد دليل السماع أو النقل الأصل الأول من أدلة النحو العربي وأقواها حجة؛ لتوافقه مع منطق الاستدلال و الاستشهاد، الذي يحتاج لدليل مادي حاسم مكتوبا أو ملفوظا، حيث تأسس منهج النحو عند العرب على الاستقراء لكلام العرب الفصيح، ومنه استنبطوا قواعدهم النحوية الفرعية.

---

(١) لسان العرب، مادة(دل)، ٢٤٨/١١-٢٤٩.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، ص٨١.

(٣) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ص١٣.

أما نموذج ما اعتمد عليه دليل النقل، فشمل مصادر اللغة خاصة القرآن الكريم بقراءاته، وما نُقل من كلام العرب من شعر ونثر، وكان الحديث محل خلاف، حيث اهتم به ابن مالك مقارنة بكثير من النحاة، بدءا من سيبويه، الذي وردت الاستدلال به معدودا في مقابل ذلك كان ومن السمات البارزة في "شرح الكافية الشافية" لابن مالك الإفاضة في الاستدلال بالحديث الشريف(١).

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك، المقدمة، ١/٩٠

المبحث الأول: التقعيد والتوجيه: لغة واصطلاحاً وتوظيفا

- التقعيد لغة واصطلاحا

التقعيد في لغة يعود للفعل مضعف العين قعَّدَ يُقعِّد تقْعيدًا. أي: وضع نموذجا يجمع ما يمثل به، وقعَّد اللُّغةَ وضع لها ضوابط وأقيسة وأسسًا تتبع، وهذه المعاني مردها من قولهم: "والقاعِدَةِ: أَصلُ الأُسِّ، والقَواعِدُ: الإِساسُ، وقواعِدِ الْبَيْتِ إِساسُه[١]. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ مِنَ الْبَيْتِ ﴾ وَإِن قَليلُ [٢]، وَفِيهِ: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيانَهُمْ مِنَ الْقَواعِدِ﴾[٣] ؛ قَالَ الزَّجَّاجُ: القَواعِدُ أَساطِينُ الْبِنَاءِ الَّتِي تَعْمِدُه. وقَواعِدُ الهَوْدَج: خَشَبَاتٌ أَربع مُعْتَرِضَةٌ فِي أَسفله تُركَّبُ عِيدانُ الهَوْدَج فِيهَا. قَالَ أَبو عُبَيْدٍ: قَوَاعِدُ السَّحَابِ أُصولها الْمُعْتَرِضَةُ فِي آفَاق السَّمَاءِ شُبِّهَتْ بِقَوَاعِدِ الْبِنَاءِ"[٤]. وقيل: "أَقْعَدَ (أَباهُ:) كَفَاهُ الكَسْبَ وأَعانَه، (كَقَعَّدَه تَقْعِيداً، فيهمَا)"[٥].

والدلالة الأصلية المقصودة- هنا-للتقعيد تقترن بالحفظ والتسجيل، وليس هيئة الاتكاء والجلوس فحسب، فليس قعَّدتك من القعود الذي هو

---

(١) قواعِدِ الْبَيْتِ إِساسُه، و ليس أساسه، فقد أورد صاحب اللسان: "أسس: الأُسُّ والأَسَس والأَساس: كُلُّ مُبْتَدَإِ شيءٍ. والأُسُّ والأَساس: أَصل الْبِنَاءِ، والأَسَسُ مَقْصُورٌ مِنْهُ، وَجَمْعُ الأُسِّ إِساس مِثْلُ عُسَ وعِساس، وَجَمْعُ الأَساس أُسس مِثْلُ قَذال وقُذُل، وَجَمْعُ الأَسَس آسَاسٌ مِثْلُ سبب وأَسباب. والأَسيس: أَصل كُلِّ شَيْءٍ. وأُسّ الإِنسان: قَلْبُهُ لأَنه أول مُتَكَوّن فِي الرَّحِمِ". ابن منظور، لسان العرب، مادة (أسس)، ٦/٦.

(٢) سورة البقرة: آية (١٢٧).

(٣) سورة البقرة: آية (١٢٧).

(٤) لسان العرب، ابن منظور، مادة (قعد)، ٣٦١/٣.

(٥) تاج العروس، الزبيدي، مادة (قعد)، ٥٩/٩.

خلاف القيام، ولكنه من قوله – تعالى–: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ﴾[١]، أي:حفيظ، يبين ذلك قوله–تعالى–:﴿ما يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾[٢]. وقد جاء من الفعل على صورة القسم أيضا، كما ورد قَوْلهم (قَعِيدَك الله) لَا أَفعل ذالك (وقِعْدَك الله، بالكَسْرِ)، ويُقَال بِالْفَتْح أَيضاً، كَمَا ضَبَطَه الرِّضِيُّ وغيرُه،[٣] كقول الشاعر:

قَعِيدَكما اللهَ الَّذِي أَنْتُما لَهُ، ... أَلم تَسْمَعا بالبَيْضَتَيْنِ المُنادِيا؟ [٤]

أما التقعيد في الاصطلاح فهو المنظومة الكلية لضبط القواعد، والقاعدة: "هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"[٥]. ويختص حدُّ التقعيد النحوي بالأحكام العامة فيصفها بالقاعدة المطردة، أي: صارت إلى حد تغليب الرأي والموقف، لذلك "متى قيل قضية كلية لا يفهم منه إلا ما هو متعارف عندهم من أن الحكم فيها على سائر الأفراد لا ما موضوعها كلي"[٦]. لذلك يمكن القول إن ما خرج عن مستوى اطراد القاعدة يمثل ما شذ من القواعد أي: ما خرج عن هذا الاطراد والتغليب. حيث "إن القاعدة هي حكم أغلبي فهذا تعريف عام يشمل القواعد في الفقه وغير الفقه، ولأجل هذا عبَّر غيرهم مكان هذا التعريف فقال: هي حكم كلي يدخل فيه جميع

---

(١) سورة ق: آية (١٧).

(٢) سورة ق: آية (١٨).

(٣) تاج العروس، الزبيدي، مادة (قعد)، ٥٣/٩.

(٤) البيت من الطويل، وهو منسوب للفرزدق في ديوانه، ص٨٩٥، وفي المسائل الشيرازيات للفارسي، ص٧٠، وفي الهمع،٢/ ٤٥، ولجرير في لسان العرب، (بيض)، ١٢٩/٧.

(٥) التعريفات، الشريف الجرجاني، ص ١٧١.

(٦) حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ، العطار، حسن ب محمد، ٣٢/١.

جزئياته. . لكن التعريف الأول أقرب لأن كثيراً من القواعد يحصل لها استثناءات"[١].

ويبدو في هذه التعريفات تقارب القصد، حيث تؤدي معنى متحداً، وإن اختلفت عباراتها، حيث تفيد جميعها أن القاعدة هي حكم أو أمر كلي أو قضية كلية، تفهم منها أحكام الجزئيات، التي تندرج تحت موضوعها، وتنطبق عليها؛ ومن ثم كان بيان منحى الحكم على القاعدة يمثل توجهاً نحو الطريقة والمسلك والعلة المتبعة لاتخاذ مثل هذا الحكم القاعدي المطرد في صورة التوجيه النحوي له أو المفسر لهذا الوجه الخاص إذا ما خالف حالة الاطراد.

- **التَّوجيه لغة واصطلاحا**:

أمَّا التَّوجيه فهو مصدر للفعل المضعف (وجَّه) من المادة اللغوية (و.ج. هـ)، والوجه: وجه: الوَجْهُ: مُسْتَقْبَلُ كلّ شيءٍ. والجِهَةُ: النَّحْوُ. يُقال: أخذتُ جِهَةَ كذا، أي: نَحْوَهُ"[٢]. والوجه من الكلام: السبيل المقصود[٣]. وقيل: وجَّهت الرِّيحُ الحصى توجيهاً؛ إذا ساقته، ويُقال: قادَ فلانٌ فلاناً فوجَّه؛ أي انقادَ واتَّبع...ويُقال: خرج القوم فوجَّهوا للناسِ الطريقَ توجيهاً؛ إذا وطَّئُوه وسلَكُوه حتَّى استبان أثرُ الطريق لمن يسلُكُه"[٤]. وبذلك تكون دلالة التَّوجيه في اللغة مقترنة بكل من الوجه، والجهة، والمسلك، والاتباع. فيُقال: وجَّهتُ إليك توجيهاً، ووجَّهه توجيهاً.

---

(١) شرح القواعد السعدية، الزامل، عبد المحسن بن عبد الله بن عبد الكريم، ٩/١.
(٢) كتاب العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد، مادة (وجه)، ٦٦/٤.
(٣) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، مادة (وجه)، ص١٢٥٥.
(٤) تهذيب اللُّغة، الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد ، مادة (وجه)، ٦/ ١٨٧.

أما التوجيه في الاصطلاح؛ فهو من المصطلحات الشائعة في علوم مختلفة، وفي كل علم له دلالته وقصده، نحو علوم: القوافي؛ والبلاغة؛ والنحو. فالتوجيه في قوافي الشعر: "الحرف الذي قبل حرف الروى في القافية المقيدة"(١). وذكره ابن جني في عيوب القوافي بقوله "ومنها استكراههم اختلاف التوجيه: أن يجمع مع الفتحة غيرها من أختيها، نحو: جمعه بين المخترق وبين العقق والحمق. فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الألف مع الياء والواو ردفين"(٢).

أمَّا التَّوجيه في اصطلاح البلاغيين؛ فهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين(٣) وقيل: هو إيراد الكلام على وجهٍ يندفع بهِ كلام الخصم، وقيل: عبارة على وجه ينافي كلام الخصم"(٤). وعند البلاغيين المتأخرين هو "أن يؤلف المتكلم مفردات بعض الكلام أو جملياته ويوجهها إلى أسماء متلائمات صفاتها اصطلاحا من أسماء أعلام أو قواعد علوم أو غير ذلك مما يتشعب له من الفنون توجيها مطابقا لمعنى اللفظ الثاني من غير اشتراك حقيقي"(٥).

أما التوجيه النحوي؛ فيرتبط بالوجه النحوي، وإن كان وروده عند النحاة بوصف "الوجه" أكثرمن مصطلح "التوجيه" بدءا من كتاب سيبويه، نحو قوله: "وإذا قلت: مررت يزيد وعمرا مررت به، نصبت وكان الوجه، لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسما تبنيه عليه"(٦). وكذلك عند المبرد، الذي لم

(١) المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، ٣٩٩/٤.
(٢) الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، ٣٢٢/٢.
(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني: ص٦٩، ويُنظر:التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، زين الدين الحدادي، ص١١٢.
(٤) التعريفات، المرجع السابق، ص٦٩.
(٥) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، أبو البقاء أيوب، ص٣٠١.
(٦) الكتاب، سيبويه، ٩٢/١.

يردعنه مصطلح التوجيه، وتردد في كتابه المقتضب مصطلح الوجه. أما أوائل من اهتم بذكر هذا المصطلح فقد ظهر عند الفراء نحو توجيهه قوله –تعالى–: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾[١] بقوله: مرفوعان بما عاد من ذكرهما. والنصب فيهما جائز كما يجوز أزيد ضربته، وأزيدا ضربته. وإنما تختار العرب الرفع فى ﴿السارق والسارقة﴾؛ لأنهما غير موقتين، فوجها توجيه الجزاء كقولك: من سرق فاقطعوا يده، فـ (من) لا يكون إلا رفعا، ولو أردت سارقا بعينه أو سارقة بعينها كان النصب وجه الكلام"[٢]. فهنا جاء التوجيه حملا على بنية الجزاء.

وقد شاع من بعد ذلك هذا مصطلح "التوجيه" في كتب النحاة، بل قد يكشف النحوي عن منحى التوجيه سواء بالدليل هذا الوجه أو يسوغه تأويلا، نحو توجيه الحذف بدليل في قول ابن مالك:" ثم أشرت إلى أن الكوفيين يجيزون أن يكون مميز الاستفهامية جمعا، وأن البصريين لا يجيزون ذلك. فإن ورد ما يوهمه نحو: "كم شهودا لك؟ "حمل على أن "شهودا" حال، وأن المميز محذوف. والتقدير: كم نفسا شهودا لك؟ ثم أشرت إلى أن هذا التوجيه مرتب على ما لا خلاف في جوازه وهو حذف المميز لدليل يدل عليه"[٣].

وقد عمد صاحب توضيح المقاصد إلى التوجيه حملا على المعنى في توجيهه لنصب لفظ "الأفعوان" في قول الشاعر:

---

(١) سورة المائدة: آية (٣٨).
(٢) معاني القرآن، الفراء، ٣٠٦/١.
(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١٧١١/٤.

قد سالَمَ الحيَّاتُ منه القَدَما ... الأُفْعُوَانَ والشُّجاعَ الشجْعَمَا[١]

فنصب "الأفعوان" وهو بدل من "الحيات"، وهو مرفوع "لفظا"؛ لأنه منصوب معنى؛ لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان. وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير: قد سالم الحيات منه القدم، وسالمت القدمُ الأفعوانَ"[٢]. فالدليل النحوي القائم على علاقة اللفظين من جهة المعنى كان موجها للقياس الذي وقع من الثاني على الأول من جهة المعنى. ومن اللغويين المحدثين الذين اهتموا بالتوجيه النحوي وأسسه وقواعده وصوره، وبسط في هذه المسائل وأفرد لها أبوابا خاصة في كتبه تمَّام حسَّان، الذي يرى التَّوجيه النحوي هو" تحديد وجه ما للحكم"[٣].

وبذلك يتشكل التوجيه النحوي في ذكر الحكم وما يتعلَّق بهِ، ويؤثِّر فيه، وما يلزم ذلك من تقرير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج له. فالتوجيه يرتكز على ركيزتين، الأولى تعتمد على دليل نحوي تشكل في سياقه الشاهد النحوي والقاعدة المستنبطة منه، والثاني اجتهادي، يسعى لتفسير القاعدة أو الشاهد خارج الدليل السياقي، بأن يستنبط له تفسيرا منطقيا أو محمولا على أقرب ما يقبله المنطق النحوي.

---

(١) الرجز لمساور بن هند العبسي في لسان العرب، ٥/ ٣٦٦، (ضمز)، ١٢/ ٣٥٦، (ضرزم)؛ ولمساور بن هند العبسي أو لأبي حيان الفقعسي في التنبيه والإيضاح، ٢/ ٢٤٤؛ وللدبيري أو لعبيد بن علس في تاج العروس (ضرزم)؛ وبلا نسبة فيمعاني الفراء،٣/١١، وسر صناعة الإعراب، ١٤٦/٢، وتهذيب اللغة، ٣٣١/١، ٣١١/٣؛ وجمهرة اللغة، ص١١٣٩؛ والمخصص، ١٠٦/١٦؛ وشرح الفصيح للخمي، ص١٩١.

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، ٩٦٠/٢، و ينظر: حاشية الصبان، ٩٩/٣

(٣) الأصول دراسة إستيمولوجيَّة للفكر اللُّغوي عند العرب، تمَّام حسَّان، ص ٢٠٦.

المبحث الثاني: التوجيه بالدليل النحوي في شرح الكافية الشافية

أ) التوجيه بدليل النقل

اهتم ابن مالك ومن جاء بعده من النحاة بالتوجيه المبني على الدليل، سواء أكان نقلا أم قياساً، فهما أكثر صور صور التوجيه حضورا وقبولا؛ لأن التوجيه المبني على الدليل أقل خلافا و أثبت للحجة، فهو شبيه بتفسير النص بالنص. ومن ذلك ما أبرزه الشاطبي في صور التوجيه عند الحديث عن الحذف بقوله: "التوجيه لما كان (هذا) الحذف على قسمين، حذف قياسي، (وحذف غير قياسي)، وكان غير القياسي موقوفا على النقل، إنما يتلقى من أهل اللغة، وإنما يتكلم عليه النحوى من حيث التوجيه أو بالعرض، والقياسي هو الذي يعنيه الكلام، تعرض الناظم للكلام على القياسي منه وترك غيره، إلا ما كان له كثرة ما وشهرة، وربنا قيل في مثله بالقياس. وجملة المواضع القياسية في الحذف على ما ذكره هو في التسهيل وغيره حذف فاء المضارع والأمر من نحو ود، وحذفها من المصدر الذي على فعله منه أيضا"(١).

وقد تعددت شواهد التوجيه بالنقل عن ابن مالك، التي اعتمد فيها التوجيه على النقل صراحة أو تضمينا، نحو ما جاء في قوله:

١) خصوصية دليل النقل (اللغة أو اللهجة)

أ- توجيه حروف الجر (لغات متى)

قال ابن مالك :"وأما "متى" فهي في لغة هذيل حرف جر بمعنى "من". ومنه قول الشاعر:

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الشاطبي، ٣٨٨/٩.

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[١]

ومن كلامهم: "أخرجها متى كمه"، يريدون: من كمه"[٢].

فما ورد في "متى" عند النحاة واللغويين على ظرفيتها، وخروجها عن ذلك شذوذا على تلك اللغة فقيل في حدها: "متى: كلمة استفهام عن وقت أمر، وهو اسم مغن عن الكلام الكثير المتناهي في البعد والطول، وذلك أنك إذا قلت متى تقوم أغناك ذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها، ومتى بمعنى في، يقال: وضعته متى كمي أي في كمي"[٣].

وقيل فيها –أيضا–: فأما "متى" فمعناها معنى في ووسط"[٤]. أما ابن مالك فقد اعتمد في توجيهه الخاص لشذوذ استعمال "متى" على نقل مما سمع منها أنها لغة خاصة لهذيل، وهذا الدليل أشار إليه صراحة ابن هشام، فعد هذا الاستعمال في باب (الأحرف الشاذة)، بقوله: أحدها: "متى" في لغة

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص ٢٠١؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٧؛ وجواهر الأدب ص ٩٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٩٧ – ٩٩؛ والخصائص ٢/ ٨٥؛ والدرر ٤/ ١٧٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ١٣٥، ٤٢٤؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٢١٨؛ ولسان العرب ١/ ٤٨٧ (شرب)، ٥/ ١٦٢ (مخر)، ١٥/ ٤٧٤ (متى)؛ والمحتسب ٢/ ١١٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٩؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٥؛ والأزهية ص ٢٨٤؛ وأوضح المسالك ٣/ ٦؛ والجنى الداني ص ٤٣، ٥٠٥؛ وجواهر الأدب ص ٤٧، ٣٧٨؛ ورصف المباني ص ١٥١؛ وشرح الأشموني ص ٢٨٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٨؛ وشرح قطر الندي ص ٢٥٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٥؛ ومغني اللبيب ص ١٠٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٤.

(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٧٨٤/٢.

(٣) لسان العرب، (متى) ٤٧٤/١٥.

(٤) المخصص، لابن سيدة، ٢٤٢/٤.

هذيل؛ وهي بمعنى "من" الابتدائية، سمع من بعضهم: "أخرجها متى كمه"[١]. فخصوصية دليل النقل، الذي جاء على صورة اللغة أو اللهجة الخاصة كان الفاعل في تبرير هذاالاستعمال الخاص لهذا الاسم.

ب- الحذف و الزيادة نقلا في لغة (جرم)

وعلى ذلك – أيضا جاء لغة الحذف في جرم، يقول ابن مالك: "وبنو فزارة يقولون "لاجر أنك قائم" فيحذفون الميم، وبعض بني كلاب يقول : لا ذا جرم"[٢].

فالتوجيه لهذا الحذف و الزيادة في تركيب (لا جرم) قائم على ما سمع من لغات لهذا المصدر، وقد سبق ابن مالك كثير من النحاة من وجهوا هذه الصور الخاصة لـ(لا جرم)، حتى تعددت فيه الصور، فقد"زعم الخليل: أن لا جرم إنما تكون جوابا لما قبلها من الكلام، يقول الرجل كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا فتقول: لا جرم أنهم سيندمون أو أنه سيكون كذا وكذا"[٣].

وحكى الكوفيون في "لا جرم" وجوها من تغيير اللفظ فيها عن العرب. منها "لا جرم" بضم الجيم و: "لا جر" بإسقاط الميم. و"لا ذا جرم" و "لا ذا جر" بغير الميم "ولا إنّ ذا جرم" و"لا عزّ ذا جرم". ومعنى اللغات كلها عندهم واحد"[٤].

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ٥/٣.
(٢) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٨٨٧/٢.
(٣) الكتاب، سيبويه، ١٣٨/٣.
(٤) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٣٦٤/٣.

وفسر صاحب اللسان قوة النقل المقترن بكثرة الاستعمال، أي كثرة ما سمع عن هذه التحولات بما في ذلك الحذف و الزيادة ، بقوله:" قال ثعلب: الفراء والكسائي يقولان لا جرم تبرئة. ويقال: لا جرم ولا ذا جرم ولا أن ذا جرم ولا عن ذا جرم ولا جر، حذفوه لكثرة استعمالهم إياه. قال الكسائي: من العرب من يقول لا ذا جرم ولا أن ذا جرم ولا عن ذا جرم ولا جر، بلا ميم، وذلك أنه كثر في الكلام فحذفت الميم، كما قالوا حاش لله وهو في الأصل حاشى، وكما قالوا أيش وإنما هو أي شيء، وكما قالوا سو ترى وإنما هو سوف ترى"(١).

٢) النقل خلافا للمطرد

أ- النصب للمضارع بالحرف (لم)

ورد عند ابن مالك:"وزعم بعض الناس أن النصب بـ"لم" لغة اغترارا بقراءة بعض السلف: ﴿ألم نَشْرَحَ لك صدرك﴾(٢) بفتح الحاء. وبقول الراجز:

في أيِّ يَومَيِّ مِنَ المَوتِ أَفِرْ ... أيَومَ لم يُقدَرَ أم يَومَ قُدِرْ؟(٣)(٤)

ففي نصب قراءة (ألم نشرحَ) عن "الخليل بن أسد النوشحاني قال حدثنا أبو العباس قال: سمعت أبا جعفر المنصور يقرأ: "ألم نشرحَ لك

(١) لسان العرب، (جرم)، ٩٤/١٢.

(٢) سورة الكهف: آية (٦٥).

(٣) هذا رجز ينسب للحارث بن المنذر الجرمي "النوادر،ص ١٣، سر الصناعة،ص ٨٥، وشوهد العيني، ٤/ ٤٤٧"، وقد نسبه البحتري في حماسته إلى الإمام علي -كرم الله وجهه، ص ٨٥"، ولم ينسبه ابن جني في المحستب، ٢/ ٣٦٦. وجاء ذكره في الضرائر، ص١١٢ والخصائص، ٣/ ٩٤ وسر الصناعة ١/ ٨٥ والخزانة ٤/ ٥٨٩ .

(٤) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١٥٧٥/٣.

صدرك" –بالفتح"[١]. وكذلك ورد عن صاحب الخصائص رأي خاص في توجيه حالة عمل الحرف الجازم في نصب مضارع الشاهد الشعري السابق، حيث جاء "هذا طريق تجاور الألفاظ وهو باب"[٢]. وهو توجيه خاص لعلاقة لفظية إعرابية خاصة، تتشكل بتجاور الألفاظ، وعلى أثرها بنيت ظاهرة الإعراب، أو ما يعرف بالإعراب بالمجاورة.

فهذه الرواية الخاصة بفتح الفعل المضارع وجهت على توجيهات ثلاثة عند النحويين: أحدها أنه حرك الساكن للضرورة، والثاني أنه أراد النون الخفيفة فأبدل منها ألفا ثم حذفها للوصل وهذا ضعيف لأن ذلك يكون لأجل الساكن بعدها، والثالث وقال أبو الفتح قدر الراء متحركة بحركة الهمزة المجاورة لها كما همزا الواو الساكنة لانضمام ما قبلها[٣]. وهذا التوجيه الخاص قائم على دليل نقلي معضد لما سمع شعرا، وهو القراءة الخاصة و توجيهها عند النحاة.

أ- إعراب "لدن" المبنية إلا في لغة قيس معربة

قال ابن مالك : "و"لَدُنْ" لأول غاية زمان أو مكان، وقلما تستعمل إلا ومعها "من". وهي مبنية إلا في لغة قيس، وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم قوله–تعالى–: ﴿لينذر بأسا شديدا من لَدُنْه﴾[٤]، وكانفراد قيس بإعراب "لدن"

(١) المحتسب، ابن جني، الفتح عثمان، ٢/ ٣٦٦.
(٢) الخصائص، ابن جني، الفتح عثمان، ٢٢٤/٣
(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ٢٨٨/٢.
(٤) سورة الكهف: آية (٢).

انفراد فقعس بإعراب "حيث" فإن الكسائي حكى أنهم يجرونها بالكسرة إذا دخل عليها حرف جر وينصبونها بالفتحة إذا لم يدخل عليها حرف جر"(١).

وجاء فيها أن "لدن" مَبْنِيَّة على السّكُون وَهِي بِمَعْنى: (عِنْد) الملاصق للشَّيْء"(٢). وذكر ابن هشام لـ"لدن" خصائص ست، منها هذا الاستثناء في إعرابها على لغة قيس، بقوله: إنها مبنية إلا في لغة قيس؛ وبلغتهم قرئ: ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ (٣)"(٤).

ويقرن حال "لدن" وما جاء في شأنها في كثير من الأحيان ما جاء في عند للمشابهة الظرفية و الاستعمال، و إن كان ما قيل في "لدن" بخلاف "عند" فإنها معربة، عند أكثر العرب، حيث تختلف لدن عن عند في مواضع عدة(٥). كذلك ذكر سيبويه ما يختص بخصوصيتها مع الظرف غدوة، فقد

---

(١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٩٥٢/٢.

(٢) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ص١٦٨.

(٣) سورة الكهف: آية (٦٥).

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشام، ١٢٣/٣.

(٥) ومنها "لدن" بمعنى عند؛ إلا أنها تختص بستة أمور:

ـ أحدها: أنها ملازمة لمبدأ الغايات فمن ثم يتعاقبان في نحو: "جئت من، فمن ثم يتعاقبان في نحو: "جئت من عنده" و"من لدنه" وفي التنزيل: ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ (الكهف: ٦٥)، بخلاف نحو: "جلست عنده"؛ فلا يجوز فيه "جلست لدنه" لعدم معنى الابتداء هنا.

ـ الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن.

ـ الثالث: أنها مبنية إلا في لغة قيس؛ وبلغتهم قرئ: ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾. (الكهف: ٦٥).

ـ الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل. =

حكى سيبويه: "لَدُنْ" إلَّا مع "غُدْوَة"، يعني لا تقول: لَدُنْ زيدًا مـــالٌ"، أي: إنّ بعض الأشياء تختصّ بموضع لا تفارقه"[١]. وخصوصية ما دخل هذا الظرف من صورالحذف في بنيته نحو ما قيل فيه نحو (لدُنْ، ولَدَن، ولدنُ، ولـــدْنِ، ولُدْنِ، ولُدْ، ولد)[٢]، وكذلك إعراب هذا الظرف قامت على دليل النقل من لغة قيس الخاصة، وما وافقها من القراءة، فبلغتهم قرئ من لدنِه.

=- الخامس: جواز إفرادها قبل "غدوة" فتنصبها: إما على التمييز؛ أو على التشبيه بـــالمفعول به؛ أو على إضمار "كان" واسمها، وحكى الكوفيون رفعها على إضمار "كان" تامة؛ والجـــر القياس والغالب في الاستعمال.

- السادس: أنها لا تقع إلى فضلة؛ تقول "السفر من عند البصرة" ولا تقول "من لدن البصرة". ينظر: أوضح المسالك، ٣/١٢٢-١٢٦.

١) ابن يعيش: شرح المفصل، ٥/٢٥٤-٢٥٥.

٢) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ٢/٢٢٩.

المبحث الثالث: دليل النقل بين التعارض والأصل

١) النقل بما لا يعارض الدليل

أ) إضافة "ذو" إلى العلم

قال ابن مالك: "فالنادر أن يكون "ذو" غير جزء من العلم بل تكون إضافته إلى علم تام كإضافة "صاحب" إليه. فمن ذلك قول بعض العرب ذو تبوك ومثله أنا الله ذو بكة . وجد مكتوبا في حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام"(١).

فالمطرد في "ذو" أنها لا تضاف إلى مضمر، وإنما تضاف إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر"(٢). وهذا يعني أن عدها بمعنى "صاحب" مشروط بشلروط محددة عند النحاة، ومخالفة ذلك نقض لتركيبها إلا على جهة الاستثناء أو الضرورة التي توصف بالندرة أحيانا، وقد تصل للشذوذ عند بعض النحاة، فـ"ذو" لا تضاف إلى الأعلام، ولا إلى الضمائر، ولا إلى الصفات، ولا إلى الجمل، هذا المطرد فيها أما إضافتها" إلى الجملة في نحو اذهب بذي تسلم: أي اذهب في وقت صاحب سلامة. وفي نكت السيوطي أن إضافته إلى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة"(٣).

لكن الدليل الذي احتج به ابن مالك كان موجهاً لحالة الاستثناء في الاستعمال و هو وجود نص مكتوب كالنقل، مما كان له أثره في تسهيل توجيه ما خالف المطرد، حتى وصفت هذه المخالفة بأوصاف متقاربة عند

---

(١) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٩٢٨/٢.

(٢) توضيح المقاصد، المرادي، ٣٢٢/١.

(٣) حاشية الصبان،١١٠/١

النحاة، تنحو جميعا نحو توجيه قبولها، فكما قيل إن استعمالها نادر على هذا التركيب الخاص، فقد ورد عند بعض النحاة أن استعمال الإضافة لذو مع العلم أو جملة على هذا التركيب من قبيل الجواز حكما والقلة علة في الاستعمال في ظل هذا الدليل فقط. فقد ورد أن الغالب في هذا الذي فيه الإضافة جائزة ألا يعتد به، فيكون من باب إضافة المسمى إلى الاسم نحو قولهم: ذو صباح، وقد جاء معتدًا به نحو: ما وجد في حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام: أنا ذو بكة؛ أي صاحب بكة"(١).

واستعمل صاحب "تمهيد القواعد" مصطلح القلة في هذا التوجيه مرتكزا أيضاً على دليل النقل السابق بقوله: فقليل، ومنه: «أنا ذو بكة» وجد مكتوبا في حجر من أحجار الكعبة قبل الإسلام"(٢). أما السيوطي؛ فأشار إلى دليل النقل صراحة بقوله: "لزم الإضافة ذو وفروعه أي ذوا وذوو وذات وذاتا وذوات (وألوا وأولات إلى اسم جنس) قياساً كذي علم وذي حسن ﴿وأشهدوا ذوي عدل﴾(٣) ﴿ذواتا أفنان﴾(٤)، وإلى علم سماعا نحو: ذو يزن وذو رعين وذو الكلاع وذو سلم وذو عمرو وذو تبوك وقيل قياسا قاله الفراء والغالب إلغاؤها أي: كونها ملغاة أي: زائدة حينئذ وقد لا تلغى نحو (أنا الله ذو بكة) أي صاحب (بكة) (٥).

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف، ١٨١٥/٤.

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، محمد بن يوسف، ٣٢٠٢/٧.

(٣) سورة الطلاق: آية (٢).

(٤) سورة الرحمن: آية (٤٨).

(٥) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ٥١٤/٢.

ب) ترك الهمز "لام الفعل" دون الجزم

وذكر صاحب شرح الكافية الشافية ردا على من توهم الجزم في ترك الهمز محتجا بما نقل عن ذلك: "وأجاز الجزم بها في الشعر قوم منهم الشجري، واحتج بقول الشاعر:

لو يشأ طاربه ذو معية ... لاحق الآطال نهد ذو خصل[(١)]

"لام الفعل" وهذا لا حجة فيه؛ لأن من العرب من يقول: "جاء يجي" و"شاء يشا" بترك الهمزة. فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغة ترك همزة "يشاء" فقال: "يشا" ثم أبدل الألف همزة كما قيل في "عالم" و"خاتم": "عالم" و"خأتم". وكما فعل ابن ذكوان في ﴿تأكل منسأته﴾[(٢)] حين قرأ "منسأته"[(٣)] بهمزة ساكنة"[(٤)].

وموقف ابن الشجري قائم على جواز الجزم بـ"لو" في الشعر "حيث زعم قوم أن الجزم بها لغة مطردة. وذهب قوم، منهم ابن الشجري، إلى أنه يجوز الجزم بها في الشعر"[(٥)]. وقد وافق ابن هشام ابن مالك في منع الجزم

---

(١) البيت من الرمل لعلقمة الفحل في ديوانه ص ١٣٤؛ ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية ١/ ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٩٨، ٣٠٠؛ والدرر ٥/ ٩٧ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٤؛ ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية ٢/ ٥٣٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤؛ وتذكر النحاة ص ٣٩؛ والجني الداني ص ٢٨٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٧١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٤.

(٢) سورة سبأ: آية (١٤).

(٣) المحتسب، ابن جني، الفتح عثمان، ٢/ ١٨٧.

(٤) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ١٦٣٢/٣-١٦٣٤.

(٥) الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، ص٢٨٧.

بلو وعلل عدم جزم "لو" هي عادة اقترانها، أي: "لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم، ولو أريد بها معنى "إن" الشرطية" بصيغة الماضي، وهذا الجزم لم يجزه وإن أجازه قوم"(١). فعندهما "منع الجزم بلو في السعة والضرورة"(٢).

وقد أسس ابن مالك توجيهه السابق بدفع ما نقل شعرا بوصفه حجة على هذا الحذف، بدليل أكثر وهو ما نقل قراءة، أي: دفع الدليل بدليل مقابل أقوي.

٢) دليل النقل واستصحاب الحال

حيث نقل ابن مالك : وتميم تصحح مفعولا من ذوات الياء فيقولون مبيوع"(٣).

فأصل لفظ مَبْيُوع من الجذر الثلاثي (باع، واوي الألف)، وجاءت على أثر ذلك صيغة المفعول، فنقلت الضمة من العين إلى ما قبلها، فصار الياء واوًا لانضمام ما قبلها، فالتقى الساكنان، حذف آخر الساكنين، وقيل أوّله، ثم أبدلت الضمة كسرة لتصحَّ الياء، ثم قلبت الواو الساكنة ياءً لانكسار ما قبلها، فصار مَبِيعاً.

وقد اختلف النّحويّون في كيفيّة الإعلال وفي الحرف السّاقط في اسم المفعول فكان الخليل وسيبويه ينقلان ضمّة الياء من: "مَبْيُوع" إلى الباء فتنضمّ الباء وتكسن الياء، وبعد الياء السّاكنة واو مفعول ساكنة فيجتمع

(١) مغني اللبيب، ابن هشام، ١٩٨٥/١.
(٢) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، ٩٧/٤.
(٣) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ٤/ ٢١٤٣.

ساكنان: الواو والياء ولا يجوز الجمع بينهما فيسقطان واوَ مفعول، ويقولان: الزّائد أحقّ بالإسقاط إذا كان لا بدّ من إسقاط، وتبقى الياء ساكنة وقبلها ضمّة وهي مجاورة للطّرف فيقلبان من الضّمّة قبلها كسرة لتصحّ ولانقلب واوًا فيقولان: "مَبِيعٌ" و"مَخِيطٌ" فوزن الكلمة على مذهبهما: "مَفْعِل"(١). وتعليل هذا الإبدال في حركة اسم المفعول تعود للميل للخفة، و ما يوافق الطبيعة الصوتية لأحرف العلة؛ لأن الضمة لا تثقل على الياء ثقلها على الواو(٢).

وعلى الرغم من إجماع النحاة والصرفيين على هذا التغيير الذي تلجأ إليه العربية؛ فإن ما نقل من صورة خاصة للصيغة على أصلها قبل هذا التغير قد ارتبط بلغة تميم، حيث يعد الاعتماد على الأصل على شذوذه من قبيل استصحاب الحال للفظ، هذا الاستصحاب اعتمد النقل دليلا له، فقد ورد عن ابن جني هذا التنبيه لهذا الاستعمال الخاص في هذه اللغة بقوله: "بنو تميم –فيما زعم علماؤنا– يتمون مفعولا من الياء، فيقولون: "مبيوع، ومعيوب، ومسيور به" فإذا كان من الواو لم يتموه، لا يقولون في "مَقُول: مَقْوُول" ولا في "مصوغ: مصووغ" البتة. وإنما أتموا في الياء؛ لأن الياء وفيها الضمة، أخف من الواو وفيها الضمة"(٣).

(١) شرح التصريف، الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت، ص٣٩٠.
(٢) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين، ٤٥١/٥.
(٣) المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني، ٢٣/١.

ولعل قوة الدليل بما نقل وقابليته واستساغته حولته من حالة الشذوذ إلى القياس فقيل:" وكثر تصحيح اسم المفعول في المعتل الياء حتى صار قياسا وهو لغة بني تميم، نحو: مَبْيُوع، ومخيوط، ومكيول"(١).

هذا التحول في الدليل من النقل إلى القياس اعتمادا على استصحاب الحال لقي اهتماما وإشارة من قبل المحدثين، فقيل: "وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو...ولكن سُمع عن بني تميم كثيرا إثبات الواو في الصيغة، مثل مقوول ومصووون، فجعل المبرد ذلك قياساً مطردا"(٢).

١) شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ركن الدين حسن بن محمد، ٧٩٨/٢.
٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص١٣٤.

الخاتمة:

برهنت معالجة قضية تعدد صور النقل في توجيه ابن مالك للغات القبائل في شرح الكافية الشافية: منهجاً واستدلالاً" على أهمية دراسة أبرز أدلة التوجيه النحوي، التي استعملها ابن مالك في كتابه شرح الكافية الشافية وهو النقل أو السماع. و خلُص البحث إلى مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات، مثلت نتائج تحليل الظاهرة البحثية، جاء أبرزها على النحو الآتي:

١- جاء دليل السماع أو النقل أبرز أدلة ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) في توجيه القواعد التي شكلتها منظومة لغات القبائل في شرحه، وحملت خصوصية في نظامها القاعدي.

٢- ارتبطت فكرة التوجيه النحوي بدءا من كتاب سيبويه بقضية الوجه النحوي، ونشطت من بعده لتصل لمفهوم التوجيه، الذي اعتمد على منهج و أدلة نحوية محددة كان من أبرزها السماع والقياس كما ظهر ذلك جليا عند ابن مالك.

٣- تعددت شواهد التوجيه بالنقل عن ابن مالك، التي اعتمد فيها التوجيه على النقل صراحة أو تضمينا، نحو ما جاء في اعتماده التوجيه الخاص لشذوذ استعمال "متى" على نقل مما سمع منها أنها لغة خاصة لهذيل، وهذا الدليل أشار إليه صراحة من بعده ابن هشام.

٤- من أخص صور الدليل النحوي عند مالك وجود نص مكتوب كالنقل كان موجهاً لحالة الاستثناء في الاستعمال ، مما كان له أثره في تسهيل توجيه في إضافة ذو للعلم نحو ما ورد في قولهم: «أنا ذو بكة».

٥- لجأ ابن مالك في توجيهه باستعمال دليل النقل نقضا لدليل مقابل، نحو دفع ما نقل شعرا بما نقل قراءة، أي: دفع الدليل بدليل مقابل أقوي. كما جاء ردا على من توهم الجزم في ترك الهمز في المضارع المجزوم بلم. وغيرها من النتائج التي تضمنها البحث.

والله ولي التوفيق

المصادر والمراجع

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
٢) الأصول دراسة إستيمولوجيَّة للفكر اللُّغوي عند العرب، تمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩م.
٤) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م.
٥) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م.
٦) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين، ابن هشام عبد الله بن يوسف، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
٧) تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي، محمد مرتضي، تحقيق عبد الستار فراج، وزارة الإعلام، الكويت، ١٩٧١م.
٨) التعريفات، الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار دار الكتب العلمية بيروت،١٩٨٣م.
٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، محمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر القاهرة، .
١٠)تهذيب اللغة، الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تحقيق:محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت،٢٠٠٠ م.

١١)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم ، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.

١٢)التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، زين الدين محمد الحدادي ، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٠م.

١٣)الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية،١٩٩٢م.

١٤)حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

١٥)حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ، العطار ،حسن بن محمد بن محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

١٦)الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م.

١٧)الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الشؤون الثقافية، بغداد،١٩٩٠م.

١٨)شرح التسهيل "تسهيل الفوائد"، ابن مالك، محمد بن عبد الله، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، القاهرة، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.

١٩)شرح التصريف، الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت، تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد،١٩٩٩م.

٢٠)شرح القواعد السعدية، الزامل، عبد المحسن بن عبد الله بن عبد الكريم، دار أطلس الخضراء للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠١ م.

٢١)شرح الكافية الشافية، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ١٩٨٢م.

٢٢)شرح المفصل، ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

٢٣)شرح شافية ابن الحاجب، الإستراباذي، ركن الدين حسن بن محمد، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٢٤)شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م.

٢٥)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين ط٤، ١٩٨٧م.

٢٦)القاموس المحيط، الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،ط٨، ٢٠٠٥م.

٢٧)كتاب العين، الفراهيدي، الخليل بن أحمد ، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، مصر، د.ت.

٢٨) الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٢٩)الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠١٨م.

٣٠)اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق، ١٩٩٥م.

٣١)لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٩٩٣م.

٣٢)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، أبو الفتح عثمان، تحقيق: علي النجدي ناصيف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٦.

٣٣)المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠٠ م.

٣٤)المخصص، ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، تحقيق: خليل إبراهم جفال، بيروت، دار إحياء التراث العربي،١٩٩٦م.

٣٥)المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، د.ت

٣٦)المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، ، بيروت، المكتبة العلمية، د.ت

٣٧)معاني القرآن، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي و محمد علي النجار و عبد الفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ٢٠٠٥م.

٣٨)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين، ابن هشام عبد الله بن يوسف، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٣٩)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، تحقيق محمد إبراهيم البنا، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٧ م.

٤٠)المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ابن جني، أبو الفتح عثمان، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ١٩٥٤م

٤١)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٦٧١
٢-	Abstract	١٦٧٢
٣-	أولا: مقدمة	١٦٧٣
٤-	ثانيا: مدخل	١٦٧٧
٥-	المبحث الأول: التقعيد والتوجيه: لغة واصطلاحاً وتوظيفا	١٦٧٩
٦-	المبحث الثاني: التوجيه بالدليل النحوي في شرح الكافية الشافية	١٦٨٥
٧-	المبحث الثالث: دليل النقل بين التعارض والأصل	١٦٩٢
٨-	الخاتمة:	١٦٩٨
٩-	المصادر والمراجع	١٦٩٩
١٠-	فهرس الموضوعات	١٧٠٣